

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



في هذا العدد

الافتتاحية

02 حرص وسبق إماراتي لمساندة وغوث اللاجئين

الإمارات اليوم

03 «العالمية للحكومات».. مواجهة المتغيرات واستشراف المستقبل

تقارير وتحليلات

04 ماذا يمكن أن يفعل مجلس الأمن لحل أزمة سد النهضة؟

05 قرار الوكالة الدولية يضعف الدعم الدولي للاتفاق النووي

06 ماذا سيحدث إذا انضمت روسيا للصين في حال اندلاع مواجهة بينها وبين

الولايات المتحدة؟

شؤون اقتصادية

08 الإمارات الأولى إقليمياً في ثقة الاستثمار الأجنبي المباشر

من إصدارات المركز

09 الحماية اللصيقة: نظرة متفحصة إلى منظومة الحماية

إنفوغراف

11 مشروع الإمارات لاستكشاف المريخ



حرص وسبق إماراتي لمساندة وغوث اللاجئين

حين يحتفل العالم بيوم اللاجئين في العشرين من يونيو من كل عام، تقف دولة الإمارات في صفوف الكبار على مستوى العالم كله، الذين يسبقون ويسبقون لنجدة من أخرجوا من ديارهم وهُجروا من أوطانهم، فهي دائماً في المقدمة حيثما انطلق نداء لإغاثة إخوة في الإنسانية، تجود بلا حدود وتبذل من دون تردد ولا حساب، ولا تفرق في ذلك بين شرقي وغربي ولا بين أبيض وأسود ولا بين عربي وأعجمي، لا هدف لها ولا مبتغى إلا صون إنسانيتهم وحفظ كرامتهم والتخفيف من وطأة ما ألمَّ بهم من هجر لديارهم وتشريد من أوطانهم.

مواقف الإمارات تجاه اللاجئين في كل أنحاء المعمورة ومساندتها لهم وحرصها على الحدّ ما أمكن من معاناتهم هي جزء من نهجها الإنساني الأصيل وموقفها الراسخ الذي لا تحيد عنه ولا تبدل فيه، وهو أن روابط الأخوة بين أبناء آدم على اختلاف ألسنتهم وألوانهم ومعتقداتهم لم تنفك وأن عراها ستظل قائمة، وأن هناك على هذه الأرض من يقيم لهذه الروابط ما تستحقه من اعتبار واهتمام وتقدير، والتأكيد أن الخير والمعروف دائم ما دامت الحياة، وأنه وإن كان هناك ظلم وجور لدى بعض بني البشر، فإن هناك عدلاً ورحمة ورأفة وخيراً ما زال يملأ نفوس الكثيرين ويفيض حباً وعطاءً على إخوانهم من بني البشر ويدفعهم إلى أن يكونوا بجانبهم يمسحون دموعهم ويقبلون عثراتهم.

ومنذ تأسيسها لم تغفل الإمارات أي قضية إنسانية، ولم تغب يوماً عن مناسبة إقليمية أو عالمية تهتم بمعالجة أوضاع اللاجئين وتوفير ما تستقيم به حياتهم، وهي حاضرة وفاعلة ومؤثرة في كل محفل يسعى للتخفيف من معاناتهم والوقوف بجانبهم مادياً ومعنوياً، ولا تكاد تخلو ساحة عالمية حدثت فيها قضية لجوء لأي سبب، سواء كان طبيعياً أو من صنع البشر، إلا وكان لدولة الإمارات وقيادتها الرشيدة ومؤسساتها الخيرية وأبنائها الذين استلهموا هذا النهج وعشقوه حتى بات جزءاً من شخصيتهم وطباعهم، وقفات مشرفة وبصمات خالدة وأثر طيب وإنجاز يؤكّد للأجيال الحالية والقادمة من اللاجئين بأنهم في ضمير ووجدان الخيّرين الذين ما تخلوا ولن يتخلوا عنهم وسيناصرونهم حتى يعودوا إلى ديارهم آمنين مطمئنين.

لقد بذلت الإمارات وما تزال جهوداً كبيرة لمساندة قضايا اللاجئين، سواء على صعيد العمل الفردي وتقديم المساعدات المباشرة عبر مؤسساتها وهيئاتها الخيرية، بما في ذلك الغذائية والعينية والإيوائية والأدوية والمستلزمات الطبية إلى إنشاء المدارس والمستشفيات وإقامة المشاريع التي توفر فرص العمل للقادرين منهم، وذلك لتمكينهم من أن يكونوا أفراداً منتجين وقادرين على إعالة أنفسهم، أو على صعيد العمل الدولي من خلال المنظمات المتخصصة وفي مقدّمتها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» وغيرهما من البرامج والمبادرات الدولية المعنية، التي تحرص الإمارات على أن تكون دائماً في طليعة داعميها والمساهمين في توفير الميزانيات اللازمة التي تمكنها من القيام بمهامها وأداء الدور المنوط بها على أكمل وجه وبما يضمن تحسين حياة اللاجئين والمحافظة على المقومات التي تمكنهم من تحمل مشقة اللجوء ومعاناته.

هذا العام وبرغم الانشغال العالمي بتبعات وإرهاصات جائحة كورونا وما ترتب عليها من انكفاء على الذات من قبل الكثير من الدول، كانت الإمارات وكعادتها أول من تنبه إلى ضرورة تكثيف الدعم للاجئين في أنحاء المعمورة كافة لتمكينهم من تجاوز هذه الأزمة، وخصوصاً أنهم يعتبرون من الفئات الاجتماعية الأكثر هشاشة وضعفاً أمام الوباء، إذ سيّرت قوافل الإغاثة وشحنات المساعدات الإنسانية إلى قارات العالم كافة لتسهم في تعزيز قدرات الحكومات والمنظمات الدولية، وخاصةً تلك المضيفة والمعنية بشؤون اللاجئين على مواجهة تداعيات الوباء، وخصوصاً في المخيمات ومناطق الإيواء لتسطر بذلك فصلاً جديداً من فصول العطاء في سجل التاريخ الإنساني عنوانه العناية بالإنسان وبالحياة حتى في أحلك الظروف وأكثرها دقّة وخروجاً عن المألوف.

«العالمية للحكومات».. مواجهة المتغيرات واستشراف المستقبل

القمة العالمية للحكومات التي اعتادت دولة الإمارات العربية المتحدة تنظيمها لاستشراف المستقبل ورصد التحديات ورسم السياسات الخاصة بالتطور والتقدم عالمياً، يأتي تنظيمها هذا العام في وقت مختلف وعصيب تمرّ به دول العالم كافة، بسبب أزمة جائحة كورونا التي غيرت ملامح الواقع ووضعت الجميع أمام فرصة لمراجعة الذات وتحديد الأولويات التي تتطلب تحسين النظم الصحية بوصفها أولوية ملحة لمرحلة ما بعد «كوفيد-19».

ويُنظر إلى المنتدى الصحة الرقمي الذي تعقده القمة العالمية للحكومات، اليوم الاثنين، ضمن مبادرة «الحكومات وكوفيد-19» عن بعد، ويشارك فيه مدير عام منظمة الصحة العالمية ووزراء ومسؤولون من دولة الإمارات والعالم، لاستعراض الجهود العالمية ودور القطاع الصحي في مواجهة التحديات الناجمة عن تفشي فيروس كورونا المستجد، على أنه من أهم المنتديات التي تجسد دور القمة مركزاً عالمياً لابتكار وتطوير الحلول للتحديات المستقبلية الأكثر ارتباطاً بحياة الناس، بما يتواءم مع توجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، بتحويل القمة إلى مؤسسة تواصل عملها في تطوير الفكر الحكومي المستقبلي، ودعم الحكومات لمواجهة المتغيرات المتسارعة التي تمر بها البشرية في كل أنحاء العالم، وخاصة مستقبل القطاع الصحي في مرحلة ما بعد الجائحة. المنتدى الذي يتحدث فيه الدكتور تيدروس أدهانوم غيبريسوس، مدير عام منظمة الصحة العالمية، ومعالج عبدالرحمن بن محمد العويس وزير الصحة ووقاية المجتمع، وعدد من وزراء الصحة والمسؤولين والخبراء من كل مكان من العالم، بات ضرورة ملحة للبحث في أبرز الممارسات الناجحة في تطوير الأنظمة الصحية وتعزيز مرونتها وقدرتها وجاهزيتها في مواجهة التحديات، وسبل تعزيز التعاون العالمي في مجال تسريع الدراسات والأبحاث الطبية والعلمية، وتطوير آلية فعالة لتبادل الخبرات والآليات اللازمة لتثقيف الناس والمجتمعات لمواجهة التحديات الصحية، سعياً إلى وضع رؤية استشرافية تسهّل على الحكومات تعزيز جاهزيتها ومرونتها وقدرتها على مواجهة التغيرات، والوصول إلى كل ما من شأنه حماية الأفراد والمجتمعات من خلال تقديم فضلى الخدمات الصحية وأكثرها حداثة وتطوراً وزيادة، من أجل مواجهة الوباء.

لقد ركّزت مؤسسة القمة العالمية منذ أيام، وبالشراكة مع الهيئات والمنظمات والمؤسسات الدولية، وخبراء وصناع القرار، ومن خلال سلسلة جلسات «الحكومات وكوفيد-19» التي تعقدها عن بُعد حتى 26 يونيو الجاري، على توحيد الرؤى حول مستقبل القطاعات الحيوية، وتطوير الأدوات والحلول الاستباقية، بما يعزز جاهزية الحكومات وقدرتها على ابتكار أفضل الأدوات لصناعة مستقبل 7 قطاعات رئيسية، هي: التعليم والصحة والاقتصاد والأمن والبنية التحتية والحكومة والقيادة، باعتبارها من أهم القطاعات التي يجب تطويرها في سبيل احتواء تفشي الفيروس، في الدولة وفي دول العالم أجمع.

وباتت أولويات القطاع الصحي في دولة الإمارات ومحاور تطويره مستقبلاً، تركز خلال مرحلة كورونا وما بعدها على زيادة استخدام التطبيق عن بُعد وصياغة استراتيجيات لمواجهة الأوبئة اتحادياً، ووضع استراتيجيات تتعلق بأنماط الحياة الصحية، والمضي قدماً في استخدام الذكاء الاصطناعي في الأنظمة الصحية، وتحليل البيانات الصحية للتنبؤ بالأوبئة، وصياغة استراتيجية ونظام للوقاية من الأمراض المعدية، وتوقع هذه الأمراض بشكل استباقي، ووضع سيناريوهات لمواجهةها، والعديد من المحاور التي تعزز مكانة الدولة على خارطة الصحة العالمية، وتضيف إلى سجل الدولة الحافل بالنجاحات في التعامل مع مرحلة انتشار الوباء منجزات أخرى.

لطالما كانت القمة العالمية للحكومات، وهي أكبر تجمع حكومي سنوي عالمي، منصة دولية تسهم في الارتقاء بمستقبل الحكومات وتمكينها من تحقيق التفوق والريادة، حتى تحوّلت إلى وجهة عالمية للباحثين عن الحلول المبتكرة التي يتم من خلالها مواجهة التحديات، وأصبحت مختبراً للسياسات المستقبلية، ومنصة لبناء الشراكات والتعاون الدولي، تهدف إلى خدمة ما يزيد على سبعة مليارات إنسان، هم بحاجة الآن إلى حمايتهم وتأمين سلامتهم من فيروس هاجم العالم من دون أن يفرق بين لغة أو دين أو عرق أو جنس.

ماذا يمكن أن يفعل مجلس الأمن لحل أزمة سد النهضة؟

يثير طلب مصر من مجلس الأمن التدخل من أجل حل أزمة سد النهضة تساؤلات حول ما يمكن أن يقوم به المجلس بالفعل وصلاحياته، لتحقيق هذا الحل، بعد أن فشلت المفاوضات بين القاهرة والخرطوم وأديس أبابا في نزع فتيل هذه الأزمة، وتصاعدها على نحو خطير خلال الفترة الحالية.



الأطراف على عرض الاتفاق على مجلس الأمن، مع الأخذ بعين الاعتبار أن القرارات الصادرة عن مجلس الأمن عادة ما تكون «الزامية أدبية»، ولكن المجلس يستطيع أن يأمر إثيوبيا بوقف ملء السد لحين الاتفاق النهائي مع مصر والسودان على القواعد الفنية بملء السد وتشغيله، وفقاً للمادة 38 من ميثاق المجلس، إذ يؤدي دوراً «شبه تحكيمي»، في حال طلب اللجوء إلى الحلول السلمية. ويذهب بعض الخبراء إلى التأكيد أن بإمكان مجلس الأمن إصدار قرار بإحالة الأمر إلى محكمة العدل الدولية؛ باعتباره نزاعاً قانونياً في ضوء فشل الجولة الأخيرة وتصاعد الأزمة بين الأطراف الثلاثة.

والقضية الأهم في هذا السياق، تتمثل في مدى اقتناع دول المجلس بأن النزاع قد تحول فعلاً إلى تهديد حقيقي للسلم، حيث إنه وفقاً لللائحة الداخلية للمجلس فإن الدولة التي ترأس المجلس، وهي فرنسا خلال شهر يونيو، إذا نُبِهت إلى نزاع معين (أزمة سد النهضة في هذه الحالة) من إحدى الدول الأعضاء (مصر)، طبقاً للمادة 35 من ميثاق الأمم المتحدة، فإن المجلس يمكن أن يعقد جلسة طارئة لفحص الطلب والتباحث مع أطراف النزاع فيما اتخذه من إجراءات لتسوية النزاع.

وعلى هذا النحو، فإن تدخل مجلس الأمن المحتمل في أزمة سد النهضة، يتضمن سيناريوهات عدة قد تؤدي بالفعل إلى نزع فتيل الأزمة، وحلها بشكل سلمي يتضمن تنازلات متبادلة من قبل أطرافها مع ضمان حقوق كل طرف على حدة. ولا شك أن ما يملكه كل طرف من أوراق دبلوماسية فاعلة سيكون له تأثيره الكبير في هذه المرحلة الحساسة من عمر الأزمة.

فشلت جولة المفاوضات الأخيرة الخاصة بأزمة سد النهضة بين كل من مصر والسودان وإثيوبيا في تحقيق أي تقدم يذكر، إذ أكدت إثيوبيا مرة أخرى أنها سوف تبدأ عملية بدء ملء السد في مطلع يوليو المقبل، سواء حدث اتفاق مع كل من القاهرة والخرطوم أو لم يحدث، وهذا الأمر يخالف اتفاق إعلان المبادئ الموقع بين الدول الثلاث في 2015، الذي ينص على ضرورة اتفاق الدول الثلاث حول قواعد ملء السد وتشغيله.

وبطبيعة الحال، فقد جددت كل من مصر والسودان، رفضهما المطلق لقيام أديس أبابا بهذه الخطوة، من دون حصول اتفاق بين الدول الثلاث. واتخذت القاهرة خطوة أخرى تمثلت في تقديمها طلباً لمجلس الأمن يوم الجمعة الماضي، تدعو فيه المجلس إلى التدخل من أجل تأكيد أهمية مواصلة الدول الثلاث، التفاوض بحسن نية، من أجل التوصل إلى حل عادل ومتوازن لقضية سد النهضة الإثيوبي، بحسب ما جاء في بيان للخارجية المصرية. وقد أكدت القاهرة أنها اتخذت هذه الخطوة نتيجة للمواقف الإثيوبية غير الإيجابية وعدم توافر الإرادة السياسية لدى إثيوبيا وإصرارها على المضي في ملء سد النهضة بشكل أحادي.

وفي الواقع، فإن الخطوة المصرية، باللجوء إلى مجلس الأمن، يمكن أن تندرج تحت الفصل السادس من ميثاق المجلس بشأن حل النزاعات سلمياً، وهو ما أشار إليه الطلب المصري الذي جاء فيه أن القاهرة تطالب المجلس بـ«التدخل وتحمل مسؤولياته لتجنب أي شكل من أشكال التوتر وحفظ السلم والأمن الدوليين».

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق، مفاده: ما هي خيارات مجلس الأمن للتعامل مع هذه الأزمة، وهل يفضي ذلك إلى حلها؟

يؤكد الخبراء نقاطاً مهمة عدة فيما يتعلق بإجابة السؤال المذكور، أهمها أن مجلس الأمن يمكن أن يباشر صلاحياته لحل الأزمة من خلال توصية أطراف النزاع باتباع وسائل معينة لتسوية النزاع. ويمكن للمجلس أن يدعو هذه الأطراف إلى تسوية النزاع فيما بينهم بالطرق الدبلوماسية، إذا لم تتفق

قرار الوكالة الدولية يضعف الدعم الدولي للاتفاق النووي

منذ توقيع الاتفاق النووي عام 2015 تراوغ إيران فيما يتعلق بالتزاماتها التي ترتبت عليها بموجب الاتفاق؛ وبدلاً من أن تقوي ثقة المجتمع الدولي بها، فقد فعلت العكس، حيث خرقت الاتفاق، وتزايدت الشكوك حتى لدى الدول المؤيدة للاتفاق بشأن مصداقية طهران ومدى احترامها لالتزاماتها الدولية.



على عدم إتاحة موقعين حددتهما لعمليات تفتيش فرق الوكالة الدولية، بما يخالف البروتوكول الإضافي واتفاقية معاهدة حظر الانتشار النووي؛ بينما واصلت طهران عدم الرد على أسئلة الوكالة المتعلقة بالمواد النووية غير المعلنة والأنشطة المحتملة؛ وهذا بالطبع يثير الشكوك الموجودة أصلاً لدى المجتمع الدولي وفي مقدمته الوكالة نفسها. وهناك نقطة أخرى تضيفي على القرار أهمية خاصة، حيث يأتي في توقيت مهم؛ إذ يمثل دعماً للموقف الأمريكي الذي يرى أن إيران لم تحترم التزاماتها، وأن الاتفاق النووي الذي وُقِعَ معها كان ضعيفاً أو ناقصاً، ولا يضمن منع إيران من تطوير برنامجها النووي، لذلك كان لا بد من الانسحاب منه؛ وهو ما فعلته واشنطن بالفعل وطالبت الآخرين بدعم موقفها؛ ومن ثم فإن قرار الوكالة هذا يقوي الموقف الأمريكي، وسيدفع الولايات المتحدة إلى المضي قدماً في سياسة الضغوطات القصوى، لأنها يمكن أن تأتي بنتائج إيجابية، وخاصة إذا وجدت دعماً حقيقياً من الدول الأخرى، ولاسيما الأوروبية، وهو أمر ممكن برغم أن الأوروبيين جددوا التزامهم بالاتفاق النووي. إذاً فإن هذا القرار يكشف مجدداً مراوغة إيران وأنه لا يمكن الثقة بها فيما يتعلق ببرنامجها النووي، وهو ما يتطلب بالفعل موقفاً دولياً قوياً يضع حداً لخروقاتها المستمرة فيما يتعلق ليس بالاتفاق النووي أو معاهدة حظر الانتشار النووي فقط، ولكن بسلوكها في المنطقة أيضاً، والذي يمثل أكبر تهديد للأمن والاستقرار الإقليمي.

جاء القرار الذي اعتمده مجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مؤخراً بأغلبية 25 من 35 دولة الأعضاء، وامتناع سبع دول ومعارضة روسيا والصين، بعد سلسلة من الخروقات المعلنة وغير المعلنة التي قامت بها إيران بشكل يخالف الاتفاق النووي الذي وقعته عام 2015 مع مجموعة الدول 1+5 أولاً، والتزاماتها التي تفرضها عليها معاهدة حظر الانتشار النووي ثانياً. ويطالب القرار إيران رسمياً بالتعاون الكامل في تنفيذ معاهدة حظر الانتشار النووي والبروتوكول الإضافي، والكف عن منع مفتشي الوكالة من دخول موقعين يُشتبه بقيامهما بأنشطة نووية. وقد لقي هذا القرار ارتياحاً إقليمياً ودولياً واسعاً، فقد رحبت به دولة الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية ودول أخرى، بينما رفضته إيران حيث أكد مندوبها لدى الوكالة أن القرار لن يشجع إيران أو يضغط عليها؛ في حين قالت الخارجية الإيرانية إن «طلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية مرفوضة وستكون لها تبعات»، وعبرت عن أسفها لدخول الترويكا الأوروبية ما سمته «لعبة غير بناءة وخطيرة». كما انتقدته بعض الدول التي لها موقف مبدئي من مسألة البرنامج النووي الإيراني وهي تناكف في هذا الملف، وتسعى لمصالحها فقط، كروسيا والصين اللتين استنكرتا القرار ودعتا إلى تسوية القضايا ذات الصلة بوصول المفتشين إلى المنشآت النووية الإيرانية من خلال الحوار والتعاون بدلاً من الضغط والمواجهة.

وأياً يكن الأمر فإن هذا القرار مهم جداً؛ صحيح أنها ليست المرة الأولى التي تطالب بها الوكالة أو حتى المجتمع الدولي إيران باحترام التزاماتها، والسماح بدخول المفتشين إلى مواقع مشتبه بها، ولكن هذه هي المرة الأولى التي تصوت فيها الوكالة التابعة للأمم المتحدة منذ عام 2012 على قرار ينتقد إيران بشأن برنامجها النووي بشكل واضح وصريح. كما أن القرار يأتي بعد تقريرين للوكالة تناولتا تعامل طهران مع المنظمة وتحديثاً عن عدم تعاونها، بل ووضعتها العراقيل أمام عمل المفتشين، وانتقداً إيران بشكل محدد

ماذا سيحدث إذا انضمت روسيا للصين في حال اندلاع مواجهة بينها وبين الولايات المتحدة؟

ناقش روبرت فارلي، محاضر أول في كلية باترسون للدبلوماسية والتجارة الدولية في جامعة كنتاكي، في مقاله الذي نشرته مجلة «ناشونال إنترست» الأمريكية المآلات المترتبة على انضمام روسيا إلى الصين في حال اندلاع مواجهة بينها وبين الولايات المتحدة، وتساءل عن فرص الولايات المتحدة بالفوز في مثل هذا النزاع المفترض.



يعتقد الكاتب أنه لا يزال بإمكان الولايات المتحدة أن تقاتل وتكسب حربين كبيرتين في الوقت نفسه، أو ستكون قادرة، على الأقل، على تحقيق نصر بما يكفي لثني روسيا والصين عن التفكير في جدوى الدخول في مثل هذه المقامرة. فالولايات المتحدة قادرة على فعل ذلك لأنها تستمر في الحفاظ على أكبر جيش في العالم، ولأنها ترأس تحالفاً عسكرياً قوياً للغاية.

وقد تخلت الولايات المتحدة عن عقيدة «الحربين» التي غالباً ما يُساء فهمها والتي تم وضعها أواخر العقد الماضي. وتتمحور هذه العقيدة حول وضع نموذج يهدف إلى توفير الوسائل الضرورية لخوض حربين إقليميتين في وقت واحد. وتم تصميم هذه العقيدة لردع كوريا الشمالية ومنعها من شنّ حرب في الوقت الذي تكون فيه الولايات المتحدة متورطة في القتال ضد إيران أو العراق (أو العكس). وساعدت هذه العقيدة في توفير نموذج لتوفير إمدادات لوزارة الدفاع الأمريكية ووضع الاستراتيجيات اللوجستية التي يجب اتباعها في فترة ما بعد الحرب الباردة، وخاصة في الوقت الذي لم تعد فيه أمريكا بحاجة إلى مواجهة التهديد السوفيتي. وتراجعت الولايات المتحدة عن هذه العقيدة بسبب التغييرات في النظام الدولي، بما في ذلك القوة الصاعدة للصين وانتشار الشبكات الإرهابية العالية الفاعلية.

ولكن ماذا لو كان على الولايات المتحدة اليوم أن تخوض حربين، ليس ضد دول مثل كوريا الشمالية وإيران؟ وماذا لو قامت الصين وروسيا بالتنسيق الكافي بينهما للمشاركة في أعمال عدائية متزامنة في المحيط الهادي وأوروبا؟ وهل يمكن لبكين وموسكو تنسيق أزميتين متزامنتين من شأنهما دفع واشنطن للقيام بردّين عسكريين منفصلين؟

ويجب الكاتب على هذه الأسئلة بالقول إنه ليس متأكداً من احتمالية حدوث تنسيق بين الصين وروسيا لشن مثل تلك الأعمال العدائية بشكل متزامن؛ فلكل دولة أهدافها الخاصة بها، وكل منهما تعمل وفقاً لجدولها الزمني الخاص بها. والأرجح أن تقوم إحدهما باستغلال أزمة قائمة من أجل تعزيز مطالبها الإقليمية. فعلى سبيل المثال، قد تُقرر موسكو أن تقوم بالضغط على دول البلطيق إذا تورطت الولايات المتحدة في مناوشات كبيرة في بحر الصين الجنوبي.

على أي حال، يرى الكاتب أن الحرب، في حال اندلاعها، سوف تبدأ بمبادرة من موسكو أو بكين، حيث تتمتع واشنطن بفوائد الوضع الراهن في كل من المجالين الدبلوماسي والاقتصادي. ولهذا السبب فهي تفضل استخدام الوسائل الدبلوماسية والاقتصادية لتحقيق أهدافها السياسية، وتحديداً ما يتعلق بالتعامل مع القوى الكبرى. ويرى الكاتب أنه في الوقت الذي قد تهيئ فيه الولايات المتحدة الظروف لاندلاع الحرب، فإن روسيا أو الصين هي من ستضغط على الزناد.

وتتمتع أمريكا بمرونة كبيرة فيما يتعلق بقدراتها القتالية في منطقة شمال الأطلسي. وكما كان الحال في الحرب العالمية الثانية، سيتحمل الجيش الأمريكي العبء الأكبر للدفاع عن أوروبا، بينما ستركز البحرية على منطقة

أي سبب وجيه لمحاربة روسيا باستثناء الحفاظ على سلامة حلف الناتو. وفي حال حاربت روسيا، فستتبعها بالتأكيد كل من ألمانيا وفرنسا وبولندا والمملكة المتحدة. وفي معظم السيناريوهات التقليدية، فإن الحلفاء الأوروبيين قادرين وحدهم على منح حلف الناتو أفضلية كبيرة، على المدى المتوسط، ضد الروس. وعلى الرغم من أن روسيا قد تستولي على أجزاء من منطقة البلطيق، فإنها ستعاني بشدة بسبب القوة الجوية لحلف الناتو، ومن المحتمل أنها لن تكون قادرة على الاحتفاظ بالأراضي، التي ستحتلها خلال تلك الحرب، لفترة طويلة. وفي هذا السياق، ستلعب البحرية الأمريكية وسلاح الجو الأمريكي دوراً مهماً، إلى حد كبير، فيما يتعلق بالدعم والإسناد والتنسيق، ما يمنح حلفاء الناتو الميزة التي يحتاجون إليها لهزيمة الروس بشكل واضح. كما ستوفر القوة النووية الأمريكية ضماناً ضد قرار روسي باستخدام أسلحة نووية تكتيكية أو استراتيجية.

وفي المقابل، ستواجه الولايات المتحدة مشاكل أكثر صعوبة في منطقة المحيط الهادي. فعلى الرغم من أنه يوجد مصالح لليابان والهند في بحر الصين الجنوبي، فإن هذه المصالح لا تكفل مشاركتهما في الحرب بشكل تلقائي. وسيعتمد هيكل التحالف في أي صراع قادم في منطقة المحيط الهادي على تفاصيل ذلك الصراع، وذلك بالنظر إلى حقيقة أنه من الممكن أن تصبح الفلبين أو فيتنام أو كوريا الجنوبية أو اليابان أو تايوان هدفاً رئيسياً لهجوم الصين. ولهذا، فإنه وبصرف النظر عن الضغوطات الأمريكية، ستفضل معظم الدول في منطقة المحيط الهادي الجلوس على الحياد. وسيفرض هذا الأمر ضغوطات إضافية على الولايات المتحدة لفرض هيمنتها في غرب المحيط الهادي اعتماداً على قواتها العسكرية فقط.

ومع ذلك، يؤكد الكاتب أن هذا الوضع لن يستمر إلى الأبد. فلا يمكن للولايات المتحدة الحفاظ على هذا المستوى من الهيمنة إلى أجل غير مسمى، وعلى المدى الطويل سيكون عليها أن تختار أولوياتها بعناية. وفي الوقت نفسه، يجب علينا ألا ننسى أنها قد أنشأت نظاماً دولياً يستفيد منه العديد من الدول من أجل تحقيق ازدهارها، وهي الدول التي من الممكن لواشنطن الاعتماد على دعمها لفترة طويلة.

المحيط الهادي. وستلعب القوات الجوية دوراً داعماً على كلا الجبهتين.

وفي المقابل، تفتقر روسيا إلى القدرة على محاربة حلف الناتو في منطقة شمال الأطلسي، وربما لا يوجد لدى موسكو مصلحة سياسية في المحاولة. وهذا يعني أنه في حين يمكن للولايات المتحدة وحلفائها في الناتو تخصيص بعض الموارد لتهديد المجال البحري الروسي، فإنه بإمكانهم في الوقت نفسه توفير الحماية ضد أي هجمات بحرية روسية، وهو ما سيتيح الفرصة للبحرية الأمريكية تركيز قواتها في المحيط الهادي. واعتماداً على طول النزاع ودرجة خطورته، يمكن للولايات المتحدة نقل قوات كبيرة من الجيش الأمريكي إلى أوروبا للمساعدة في حال حدوث أي معارك خطيرة.

وسيتركز الجزء الأكبر من حاملات الطائرات والغواصات والسفن السطحية الأمريكية في المحيط الهادي والمحيط الهندي، من أجل القيام بشكل مباشر بمواجهة نظام «A2/AD» الصيني، وهو عبارة عن سلسلة من بطاريات الصواريخ وأجهزة الاستشعار ونظم التوجيه وغيرها من التقنيات المترابطة المصممة للحد من حرية الملاحة في المناطق البحرية القريبة من السواحل الصينية، ومن أجل السيطرة على ممرات العبور البحرية للصين. وفي المقابل، سيعمل سلاح الجو الأمريكي الطويل المدى، بما في ذلك قاذفات الشبح والقاذفات الاستراتيجية، على كلا الجبهتين وذلك بحسب الحاجة.

وسيقع الجيش الأمريكي تحت ضغوطات كبيرة لتحقيق نصر حاسم في مسرح واحد على الأقل في أسرع وقت ممكن. وقد يدفع هذا الأمر الولايات المتحدة إلى تركيز قواتها الجوية والفضائية والسيبرانية على جبهة واحدة على أمل تحقيق انتصار استراتيجي وسياسي من شأنه أن يسمح لها بنقل ثقلها العسكري وتحويله باتجاه المسرح الآخر. ونظراً إلى قوة حلفائها في أوروبا، فقد تركز الولايات المتحدة منذ البداية على الصراع في المحيط الهادي.

يختلف هيكل تحالف الولايات المتحدة في منطقة المحيط الهادي بشكل كبير عن هيكل تحالفها في أوروبا. فعلى الرغم من القلق بشأن التزام بعض حلفائها بالمشاركة في حرب تجري رحاها في أوروبا، فإنه لا يوجد لدى لديها

الإمارات الأولى إقليمياً في ثقة الاستثمار الأجنبي المباشر



الوقت الذي لا تزال فيه طبيعة الانتعاش والتعافي الاقتصادي والجدول الزمني له، أمراً غير مؤكد بشكل كبير. وقال رودولف لومير، شريك في معهد التحولات الوطنية بشركة كيرني الشرق الأوسط: «يحقق التزام دولة الإمارات بالحوكمة الرشيدة والابتكار والبنية التحتية وبيئة الأعمال، حالياً، أرباحاً واضحة في مدى جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية». ويتوقع المستثمرون، بوضوح، أن تكون هذه العوامل الأساسية، إلى جانب الاستجابة الفعالة للغاية للأزمة، سبباً في تغلب الإمارات على أزمة جائحة كورونا».

حلت دولة الإمارات في المركز الـ 19 عالمياً والأول إقليمياً في مؤشر الثقة بالاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2020 الصادر عن شركة كيرني. وفضلت الدولة مركزين في ترتيبها العام الحالي مقارنة بترتيبها على المؤشر في عام 2017. ويعكس تصنيف الدولة الشعور الإيجابي لدى المستثمرين، استناداً إلى الالتزام الحكومي القوي بالتنوع الاقتصادي، والابتكار، والبنية التحتية، وسهولة ممارسة الأعمال، وغير ذلك. وأسهمت السياسات الحكومية الإيجابية التي تم تنفيذها في عام 2019، كإقرار الملكية الأجنبية بنسبة 100% في 13 قطاعاً من القطاعات الاقتصادية التي من بينها التصنيع والزراعة والطاقة المتجددة، وكذلك النشاط القوي في قطاع التكنولوجيا، وقد جعل هذا الأمر الإمارات واحدة من أكثر الوجهات الأجنبية جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم. وطبقاً للمؤشر، فستتخفف الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية في العام المقبل، نتيجة لجائحة فيروس كورونا، في

دبي تشيد جزراً عائمة في مشروع شاطئي جديد



تُشيد دبي سلسلة جزر عائمة في إطار مشروع تطوير شاطئي جديد أعلنته هيئة الطرق والمواصلات بالإمارة يوم أمس الأحد. وسيتمل ممشى شاطئي الغروب بشاطئ جميرا بالقرب من قناة دبي المائية وسيغطي مساحة إجمالية تبلغ 190 ألف متر مربع، حسبما جاء في مقطع ترويجي نشرته الهيئة على تويتر. ويُظهر المقطع ما يبدو أنها ثلاث جزر قريبة من الساحل. والممشى سيكون وجهة عائلية ستشغل المحلات التجارية مساحة 1410 أمتار مربعة منه. ولم يذكر الإعلان موعد البدء في أعمال البناء. وهذا أول مشروع حكومي كبير يُعلن في دبي منذ شرعت دولة الإمارات في مارس في فرض قيود لمكافحة انتشار فيروس كورونا المستجد.

ألمانيا ستجري محادثات أزمة مع مستثمر كبير في لوفتهانزا

قال مصدر مطلع لرويترز إن الملياردير هاينتس هيرمان تيله، أكبر مساهمي لوفتهانزا، سيلتقي بوزير الاقتصاد الألماني لإجراء محادثات اليوم الاثنين بشأن إنقاذ مالي لشركة الطيران قيمته تسعة مليارات يورو (10.1 مليار دولار). ويعارض تيله بنود اتفاق الإنقاذ، الذي سيمنح الحكومة الألمانية حصة مباشرة 20 بالمئة بالشركة، فضلاً عن مقعدين في مجلسها الإشرافي، وقد رفع حصته في لوفتهانزا إلى 15.5 بالمئة. ويقترح تيله مشاركة غير مباشرة من الحكومة من خلال بنك التنمية الألماني (كيه.إف.دبليو) كبديل عن الحصة الحكومية المباشرة. وشأنها شأن باقي شركات الطيران، تضررت لوفتهانزا كثيراً من تراجع السفر الذي يُعتقد أنه سيستمر طويلاً بسبب جائحة فيروس كورونا، ما أجبرها على طلب إنقاذ مالي. وحذرت الشركة الأسبوع الماضي من أنها قد لا تحظى بالموافقة على الاتفاق خلال تصويت للمساهمين يُجرى يوم الخميس وقد تتقدم بطلب للحماية من الدائنين بموجب قانون الإفلاس الألماني إذا أخفقت في إقرار الاتفاق. وإذا كانت نسبة الحضور في اجتماع الخميس أقل من 50 بالمئة، فسيطلب إقرار الاتفاق تأييد الثلثين على الأقل.

وإمكانية التعرض للمخاطر: (تحديد إمكانية نجاح تهديد معين). والتوصيات: (تحديد ما ينبغي القيام به لتحسين إدارة المخاطر الأمنية).

ويستعرض الكتاب بعض التجارب في مجال الحماية للصيقة، ففي الولايات المتحدة، يقوم مفهوم الحماية على الوجود الواضح والهائل للقوات، ولكن دولاً أخرى كثيرة تنظر إلى هذا المفهوم باعتباره «نوعاً من المبالغة». وعلى النقيض من ذلك، تتبع المملكة المتحدة مفهوماً «متحفظاً» يتوخى درجة أكبر من السرية، وغالباً ما تنظر إليه دول أخرى باعتباره غير كافٍ.

ونظراً إلى الزيادة الملحوظة في الحوادث الإرهابية، صار أمن الحماية اليوم واحداً من المجالات النامية. وقد أوجد الإرهاب الذي يقع في الداخل والخارج طلباً كبيراً على المحترفين في هذا المجال، إلى درجة أن هناك نقصاً حقيقياً في الرجال والنساء المدربين تدريباً عالي الجودة لتلبية طلب القطاع الخاص. ولسوء الحظ، فإن هناك أفراداً معدومي الضمير وغير مدربين قدموا خدمة بالغة السوء، وأحياناً محفوفة بالمخاطر؛ مما لوث سمعة هذا المجال.

ولهذا، استصدرت الحكومة البريطانية تشريعاً لتنظيم الأمن الخاص، وفي عام 2006 صار الأفراد في إنجلترا وويلز ملزمين قانوناً بالحصول على ترخيص قبل أن يتسنى لهم تقديم خدمات أمنية خاصة. ووضعت سلطة الأمن الخاص نظاماً للمعاينة والفحص لمقدمي الخدمات الأمنية الخاصة. ولا تتولى هذه السلطة تنفيذ دورات تدريبية، لكنها تصدق على الجهات التي تمنح مؤهلات ذات صلة بالتراخيص الممنوحة من هذه السلطة، وتعتمد الجهات التي توفر التدريب. غير أنه مازال هناك الكثير من الجدل القائم بأن المعايير التي وضعتها السلطة ليست صارمة بدرجة كافية، بما في ذلك الافتقار إلى معايير معينة للحماية الشخصية، وإغفال موضوعات في المقرر التدريبي الأساسي، والافتقار إلى فهم شروط الحماية الشخصية في البيئات التشغيلية التجارية والعسكرية والشُّرطية.

ويدعو المؤلف حالياً المعنيين إلى رفع المعايير، وإدخال جوانب تدريبية معينة في التقييم الذي تجريه سلطة الأمن الخاص؛ من أجل إيجاد سلطة إشرافية ذات مصداقية تدرك المهارات المطلوبة للحماية الشخصية الفعالة، وتستبعد المشغّلين دون المستوى ومعدومي الضمير بلا رحمة.

في التوقيت نفسه وعبر الطريق ذاته (كما يفعل 99% من الناس)، فإن الإعداد للهجوم عليه يكون أسهل بكثير. ويمكن للأحداث «الروتينية» الأخرى، مثل اكتناظ حركة المرور أو تباطؤها في وقت معين، أن تسهّل الهجوم.

3. اتباع الإجراءات الأمنية: توفّر الإجراءات الأمنية أساليب موحدة للهيكل الأمني، وتضمن تصرف الجميع بطريقة مماثلة في الأوضاع الأمنية، سواء كان ذلك في اتباع تعليمات استخدام مخرج الطوارئ، أو في حال الاشتباه بهجوم إرهابي.

4. استخدام الفطرة السليمة، واتخاذ المبادرة: تتوقف نسبة كبيرة من مهمة الأمن الشخصي على الفطرة السليمة، التي تعتمد في الواقع على التجربة الشخصية، التي تتيح اتخاذ القرارات بسرعة، وإجراء تقييم فوري لوضع معين.

5. البقاء في الخفاء أو إظهار القوة: إن الحديث عن تجنّب لفت الأنظار أسهل من القيام به فعلياً، فعلى سبيل المثال، إن شخصاً غريباً في اليابان سيكون دائماً لافتاً للانتباه، ولكن ارتداء الملابس التقليدية، وعدم إظهار المجوهرات الباهظة الثمن، وإجراء الحجوزات بأسماء مختلفة يمكن أن يساعدك على تفادي لفت الانتباه إلى نفسك. وبالطبع تتطلب الأوضاع المختلفة اتباع طرائق مختلفة؛ إذ إن حضور مناسبة للطبقات الراقية على سبيل المثال، سيتطلب منك ارتداء ملابس أنيقة، بحيث يكون بإمكانك «الاندماج» في الجو المحيط بك. فإذا تعذّر الاندماج مع المحيط عبر الاهتمام بالمظهر الخارجي، فلا بد من حمل أي مهاجم محتمل على الاعتقاد بأن محاولاته لن تنجح، وذلك عبر إظهار الكفاءة المهنية واليقظة والقوة قدر الإمكان.

ويوضح الكتاب أن أساس الحماية للصيقة، هو التقييم الجيد للمخاطر والتهديدات، وتأمين مستوى مناسب من الحماية. كما أن محاولة حماية الأفراد من المخاطر كافة طوال الوقت هي أمر غير فعال (أو ربما غير ممكن)، وتقييم المخاطر والتهديدات هو عامل أساسي في تقييم المستوى الصحيح للحماية للصيقة دون تقييد حركة الشخصية المهمة في حياتها اليومية. وينبغي لعملية تقييم المخاطر والتهديدات لأي عملية للحماية للصيقة أن تتكون من خمس مراحل هي: تحديد الأصول: (الشخصية المهمة، وأعضاء الأسرة الآخرين، وأماكن الإقامة... إلخ). وتقييم التهديد: (تاريخ التهديدات والموقع، وعدم الاستقرار المحلي وما إلى ذلك). وتقييم المخاطر: (احتمال حدوث تهديد).

مشروع الإمارات لاستكشاف المريخ



استعدادات إطلاق مسبار الأمل



يحتوي 3 ألواح شمسية لتوليد الكهرباء



يحتوي برمجيات حاسوبية متطورة لتوجيه مساره باتجاه المريخ

Feb 2021

من المتوقع أن يدخل المسبار مداره حول المريخ في فبراير 2021



الموعد المقرر للإطلاق: 15 يوليو 2020



سيعمل على تقديم دراسة عن مناخ كوكب المريخ وطبقات غلافه الجوي



الوزن حوالي 1500 كغ.. الأبعاد 2.37 متر – 2.9 متر.. مصنوع من الألمنيوم

مصدر البيانات: مركز محمد بن راشد للفضاء + وكالة الإمارات للفضاء

TheECSSR     